

# خفض استهلاك الكهرباء في مصر يثير جدلاً حول محدودية الأثر وتكلفة التقشف على حياة المصريين



الأربعاء 15 أبريل 2026 09:40 م

تتصاعد حالة الجدل حول قرارات خفض استهلاك الكهرباء التي أعلنتها الحكومة خلال أبريل 2026، في ظل تساؤلات متزايدة حول جدواها الاقتصادية وتأثيرها الفعلي على تخفيف الضغوط المالية، خاصة مع تزامن هذه الإجراءات مع أوضاع اقتصادية ضاغطة يعيشها المواطن والقطاع الإنتاجي على حد سواء

وتكشف التصريحات الرسمية وغير الرسمية عن وجود فجوة واضحة بين الأهداف المعلنة للقرارات ونتائجها الفعلية على الأرض، وهو ما دفع خبراء اقتصاديين إلى التشكيك في قدرة هذه السياسات على تحقيق وفورات حقيقية دون التأثير على معدلات النمو والنشاط الاقتصادي

تعكس هذه السياسات توجهاً حكومياً نحو ترشيد الاستهلاك كأداة سريعة لتقليل الأعباء، إلا أن هذا التوجه يثير مخاوف تتعلق بغياب التخطيط طويل المدى، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد المصري بدرجة كبيرة على الاستهلاك المحلي كمحرك أساسي للنمو

وتؤكد هذه المخاوف أن القرارات التي لا تستند إلى نماذج دقيقة لقياس التكلفة والعائد قد تؤدي إلى نتائج عكسية، حيث تتحول إجراءات الترشيح إلى عامل ضغط إضافي على النشاط الاقتصادي بدلاً من أن تكون وسيلة لتحقيق التوازن المالي

## محدودية خفض الاستهلاك وضعف التأثير الفعلي

قال مدحت نافع إن القرارات الأخيرة المتعلقة بخفض استهلاك الكهرباء قد يكون لها أثر محدود للغاية على المدى القصير، مشيراً إلى أن حجم الخفض المعلن لا يعكس تغييراً جوهرياً في نمط الاستهلاك العام داخل الاقتصاد المصري

كما أوضح أن خفضاً بنحو 18000 ميغاواط خلال أسبوع لا يمثل نسبة مؤثرة مقارنة بمتوسط الاستهلاك الذي يبلغ نحو 3.5 مليون ميغاواط ساعة أسبوعياً، وهو ما يضعف من دلالة هذا التراجع ويجعل من الصعب نسبه إلى سبب مباشر

ثم يشير هذا التقدير إلى أن الأرقام المعلنة لا تعكس تحسناً هيكلياً في كفاءة استخدام الطاقة، بل تعبر عن إجراء مؤقت محدود التأثير لا يمكن البناء عليه لتحقيق وفورات مستدامة على المدى المتوسط أو الطويل

كما يعكس هذا الوضع غياب سياسة متكاملة لإدارة الطاقة تعتمد على تحسين الكفاءة بدلاً من الاعتماد على تقليل الاستهلاك بشكل مباشر دون معالجة جذور المشكلة

وفي السياق ذاته، يرى هاني توفيق أن الاعتماد على إجراءات تقشفية قصيرة الأجل في قطاع الطاقة لا يحقق استقراراً حقيقياً، بل يؤدي إلى تقلبات في الأداء الاقتصادي نتيجة غياب رؤية استراتيجية واضحة لإدارة الموارد

كما يضيف أن السياسات التي تركز على خفض الاستهلاك دون تطوير البنية الإنتاجية للطاقة تظل محدودة الأثر، وتفقد قدرتها على تحقيق نتائج مستدامة مع مرور الوقت

## غياب نماذج التكلفة والعائد وتأثير القرارات على النمو

أوضح مدحت نافع أن أي قرار اقتصادي يجب أن يستند إلى نماذج دقيقة تقيس التكلفة والعائد، لافتاً إلى أن غياب هذه النماذج قد يؤدي إلى قرارات تحمل آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي، خاصة في ظل طبيعة الاقتصاد المصري المعتمد على الاستهلاك

كما يشير هذا الطرح إلى أن اتخاذ قرارات دون تقييم شامل لتداعياتها قد يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي بدلاً من دعمه، وهو ما يتعارض مع أهداف السياسات المالية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار والنمو في آن واحد

ثم يؤكد هذا السياق أن خفض الإضاءة أو فرض قيود على استهلاك الكهرباء قد ينعكس سلباً على حركة النقل والنشاط التجاري، وهو ما يؤدي إلى تراجع مستويات الإنتاج والخدمات في قطاعات متعددة داخل الاقتصاد

كما يوضح أن هذه التأثيرات لا تتوقف عند حدود الاستهلاك المباشر، بل تمتد إلى تقليل كفاءة العمل وزيادة تكاليف التشغيل، وهو ما ينعكس في النهاية على الأسعار ومستويات التضخم

وفي هذا الإطار، يقول محمد فؤاد إن القرارات الاقتصادية التي لا تستند إلى دراسات دقيقة غالباً ما تؤدي إلى نتائج غير متوقعة، حيث تتحمل القطاعات الإنتاجية عبء التكييف مع سياسات لم يتم اختبار آثارها بشكل كاف

كما يضيف أن غياب البيانات التفصيلية حول تكلفة الإجراءات وتأثيرها الفعلي يضعف من قدرة صناع القرار على تقييم النتائج وتصحيح المسار في الوقت المناسب

### **تضخم محتمل وضغوط تمويلية بسبب السياسات التقشفية**

أشار مدحت نافع إلى أن بعض التقديرات المتعلقة بالفواتير المالية الناتجة عن خفض استهلاك الكهرباء قد تكون مبالغاً فيها، خاصة في ظل وجود تأثيرات غير مباشرة لا يتم احتسابها ضمن هذه التقديرات

كما يوضح أن هذه التأثيرات تشمل تراجع معدلات النمو وارتفاع تكاليف التمويل، وهو ما يقلل من صافي الفائدة المتوقعة من تطبيق هذه السياسات على المدى المتوسط

ثم يحذر من أن استمرار السياسات التقشفية دون دراسة كافية قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض المعروض من السلع والخدمات في السوق المحلي

كما يشير إلى أن هذه الضغوط قد تدفع البنك المركزي إلى الإبقاء على سياسة التشديد النقدي لفترة أطول، وهو ما يزيد من تكلفة الاقتراض ويؤثر على الاستثمارات

وفي هذا السياق، يؤكد هاني توفيق أن ارتفاع تكاليف التمويل يمثل أحد أخطر التداعيات غير المباشرة للسياسات التقشفية، حيث ينعكس بشكل مباشر على قرارات الاستثمار والتوسع داخل السوق المحلي

كما يضيف أن استمرار هذه السياسات دون مراجعة قد يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي واضح، خاصة في ظل اعتماد قطاعات واسعة على التمويل البنكي في تشغيل أنشطتها اليومية

تكشف تصريحات الخبراء حول قرارات خفض استهلاك الكهرباء عن صورة أكثر تعقيداً مما تعكسه البيانات الرسمية، حيث تتداخل محدودية الأثر المباشر مع تأثيرات غير مباشرة قد تكون أكثر خطورة على الاقتصاد

كما تؤكد هذه المعطيات أن السياسات التي تعتمد على الترشيح دون تخطيط شامل قد تتحول إلى عبء إضافي على النمو، بدلاً من أن تكون أداة لتحقيق الاستقرار المالي

ثم تفرض هذه التطورات ضرورة مراجعة شاملة لسياسات إدارة الطاقة، بما يضمن تحقيق التوازن بين تقليل التكاليف والحفاظ على النشاط الاقتصادي، في ظل تحديات متزايدة تواجه متطلبات المعيشة في مصر